**تقرير اللقاء الأول بين أصحاب المصلحة وضباط ارتباط تنفيذ الخطة الوطنية الرابعة 2018-2020 لمراجعة سير عمل الالتزامات**

**30/9/2019**

قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بعقد اللقاء الاول بين أصحاب المصلحة وضباط ارتباط تنفيذ الخطة الوطنية الرابعة 2018-2020 يوم الاثنين الموافق 30/9/2019 ضمن مبادرة شراكة الحكومات الشفافة في فندق جنيفا-عمان، وذلك بهدف عرض ما تم إنجازه في السنة الأولى من عمر الخطة الوطنية الرابعة وما تم تنفيذه في التزامات الخطة لتقييم عملية سير عمل الخطة الوطنية الرابعة وتقديم توصيات متعلقة بآليات استكمال تنفيذ الالتزامات.

وقد حضر الاجتماع 55 مشارك ومشاركة من ضمنهم ضباط ارتباط تنفيذ الخطة وعدد من مؤسسات المجتمع المدني وجهات حكومية ذات علاقة، في بداية اللقاء قامت السيدة مي عليمات-منسقة وحدة الحكومة الشفافة- باستعراض عمل الوحدة والنشاطات التي قامت بها الوحدة خلال الفترة التي مضت بالإضافة الى استعراض منهجية العمل الذي تقوم عليه آلية تنفيذ الخطة الوطنية الرابعة.

في الجلسة الثانية قام ضباط ارتباط الخطة بتقديم عرض تقديمي يوضح ما تم انجازه في كل التزام من التزامات الخطة الوطنية الخمس خلال السنة الاولى من عمر الخطة، وبعد ذلك تم توزيع المشاركين من الجهات الحكومية وغير الحكومية بناءً على اهتمامهم وارتباطهم بطبيعة الالتزام ومحتواه على خمسة مجموعات عمل، مجموعة عمل لكل لنقاش تقدم سير العمل والتحديات والتوقعات واليات تفعيل التنفيذ ودور مؤسسات المجتمع المدني غي ذلك، وفي النهاية تم عرض مخرجات النقاش والتوصيات لكل مجموعة لجميع المشاركين

**أبرز النتائج التي تم الخروج بها فيما يتعلق بالالتزام الاول:**

* الحصول على التمويل:
1. عدم معاملة جميع مبالغ التميل نفس المعاملة.
2. العمل على توضيح المعلومات المطلوبة في نموذج الحصول على التمويل بشكل تفصيلي أكثر.
3. أن يكون هناك مدد قابلة للتتبع في جال تم التأخر في الرد من قبل بعض الوزارات المعنية.
4. تفعيل الرقابة اللاحقة وليس المسبقة.
5. فتح باب الحوار والتشاور مع مؤسسات المجتمع المدني ومأسسة الحوار.
6. النظام الالكتروني الذي تم استحداثه أضاف عبئ جديد على المستخدم بالإضافة الى وجود مشاكل تقنية في النظام نفسه.
* الحوكمة:
1. عدم التدخل في قانون الاجتماعات العامة.
2. اي مؤسسة تقوم بتقديم طلب يجب أن تحصل على اشعار.
3. تسهيل العقبات التي تواجهها الجمعيات فيما يتعلق بفتح حسابات لها في البنوك.
4. تسهيل الحصول على الموافقات الامنية.

**أبرز النتائج التي تم الخروج بها فيما يتعلق بالالتزام الثاني:**

1. ضرورة الاستمرار في تنفيذ البرنامج التدريبي للمؤسسات الحكومية ل 62 مؤسسة خلال هذا العام.
2. تطوير البرنامج التدريبي ليكون تفاعلي أكثر.
3. اطلاق حملة توعوية تستهدف المواطنين والقطاع العام تمشي جنباً الى جنب مع أنشطة المشروع.
4. استحداث نموذج لنشر البيانات على المواقع الوزارية (اعتماد نموذج وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة).
5. التركيز على تصنيف البيانات وتحديث اجراءات وسياسة التصنيف.

**أبرز النتائج التي تم الخروج بها فيما يتعلق بالالتزام الثالث:**

التركيز على مدى التزام الحكومة في مجال التوعية السياسية وتقديمها للسلطة التشريعية ومدى التزام الحكومة في الدفاع عن مخرجات هذه الحوارات التي يتم تنفيذها، وتم تقديم توصية بضرورة التزام الحكومة المسبق بنتائج الحوار والدفاع عنها ومتابعتها للوصول الى التشريع والتنفيذ.

**أبرز النتائج التي تم الخروج بها فيما يتعلق بالالتزام الرابع:**

1. حملات توعوية وتثقيفية للمواطنين حول الوصول الى نظام الشكاوى لكبار السن وذوي الاعاقة والاطفال
2. تطوير آلية تلقي الشكاوى في المحافظات البعيدة
3. تطوير حلول للحماية لبعض الفئات
4. تسهيل عملية واجراءات تقديم الشكاوى وفق نماذج تناسب كافة افراد المجتمع المحلي
5. تشكيل لجان لرصد الواقع وتحليله والمتابعة والتقييم
6. اصدار تقارير دورية لبيان فاعلية مكتب استقبال الشكاوى يتضمن عدد الشكاوى وطبيعتها لتحقيق الشفافية.

**أبرز النتائج التي تم الخروج بها فيما يتعلق بالالتزام الخامس:**

تم التركيز على البروتوكولات التي تم اعدادها وما هي الفائدة التي ستحققها هذه البروتوكولات في اطار قانون حق الحصول على المعلومات، ولكن كان السؤال حول مدى التزام الحكومة الاردنية بتطبيق هذه البروتوكولات وتعميمها على مؤسسات الدولة بحيث تحقق الهدف المرجو منها.